القيم الأيديولوجية والسياسات التعليمية في المملكة العراقية ١٩١٨-١٩٥٨

أ.د. روح الله شعبجره إسلامي

الباحث مصعب محمد عبد النبي

جامعة فردوسي مشهد

المقدمة:

لقد مثل القرن العشرين البداية لعصر جديد حيث بدأ بأفول نجم الامبراطوريات لتدشين عالم الدولة المركزية الحديثة. فقد اسقطت الثورة البلشفية امبراطورية القيصر الروسي وأنهت الحرب العالمية الأولى الإمبراطورية العثمانية من جهة والامبراطورية الألمانية من جهة أخرى، انتقل العراق فيها من الحاضن العثماني بعد معارك خاضها مع البريطانيين في البصرة والكوت لتنتهي بسقوط بغداد عام ١٩١٧م، وطفت على السطح معاهدة سايكس بيكو بين دول الحلفاء لتقسيم التركة العثمانية بين فرنسا وبريطانيا بعد انسحاب روسيا منها بانتصار البلاشفة في ١٩١٧ وهو ما وضع العراق تحت وطأة الاحتلال البريطاني الذي تمت مقاومته، وكانت البداية في ثورة النجف عام ١٩١٨م، وما ان انتهت الحرب العالمية الأولى حتى بات العراق تحت الانتداب البريطاني وذلك بقرار من مؤتمر الحلفاء في (سان ريمو) ٢٥/نيسان/١٩٢٠، والذي قضى بوضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، هذا القرار ومضامينه السياسية سبب صدمةً للعراقيين الذين كانوا يأملون بالاستقلال، مما دفع العراقيين ليبادروا بالدفاع عن حقوقهم المشروعة من خلال المطالبات السلمية والانتفاضات المسلحة التي عمت اغلب المناطق العراقية، كان ختامها ثورة العشرين في ٣٠ حزيران ١٩٢٠، اذ تظافرت جهود الكثير من الفئات الاجتماعية لإسقاط قرار الانتداب البريطاني، ولا يخفى بأنهم نجحوا نسبياً في تحقيق ذلك عندما اجبروا سلطة الاحتلال البريطاني على تبني فكرة الحكم غير المباشر للعراق من عام ١٩١٧ الى عام ١٩٣٢، وكان من نتاج ذلك تأسيس الدولة العراقية المركزية الحديثة[١].

ففي بداية الاحتلال كانت بريطانيا تدير حكم العراق بصورة مباشرة، حيث تولوا بأنفسهم الإدارة العامة للدولة وتقسيمها إداريا ورسم الحدود، فوضعوا مقومات الدولة وحددوا شكل السلطة ومضمونها وانظمتها وضبط أوضاعها وتحديد نوع الحكم والقاعدة الاجتماعية بما فيها إقامة المؤسسات الإدارية والتعليمية والأمنية وسن القوانين وفق طبيعة رؤيتهم ومصالحهم الاستراتيجية.

فرضية الدراسة:

لقد حققت الحكومة في العراق نتائج تربوية، وهذه النتائج جميعها وجدت قيماً أيديولوجية وسياسات تربوية تتمحور حول نظام الحكم الملكي وطبيعته.

سؤال الدراسة:

ما هو التغيير في القيم الايديولوجية والسياسات التربوية في العراق في العهد الملكي؟

منهجية الدراسة:

اعتمدنا المنهج التاريخي لسرد الاحداث التاريخية التي حدثت في العهد الملكي حول التعليم والسياسات التعليمية والقيم الأيديولوجية التي اتبعتها المملكة العراقية، كذلك اعتمدنا المنهج التحليلي لتحليل هذه الاحداث التاريخية.

خلفية الدراسة:

١. أسباب عدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية ، د. حارث حازم أيوب و احمد عبد العزيز عبد العزيز ، ٢٠٠٦ م.

تناولت المقالة وحاولت التعرف عل اهم الأسباب المؤدية لعدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية لمتطلبات التنمية، حيث تناول البحث واقع المسيرة التعليمية في العراق والمشكلات التي تواجه القطاع التعليمي في العراق ومن ثم ينتقل ال الأسباب التي أدت الى عدم ملائمة المخرجات العملية التعليمية لمتطلبات التنمية.

٢. التعليم في العراق ابان العهد الملكي ، احمد فكاك البدراني ، ٢٠١٢ م .

يتناول البحث واقع التعليم في العهد الملكي فيبدأ بالحديث ع المدارس البدائية (مدارس تحفيظ القران)، ومن ثم ينتقل الى نشوء المدارس الحديثة في العهد الملكي و يبحث أيضا في التعليم المهني ، فكان البحث خلاصة تاريخية حول نشوء المدارس الاكاديمية في العهد الملكي وكيفية نشؤها آنذاك .

٣. العملية التربوية في العراق: الواقع والمشكلات والحلول ، د. جبار سويس الذهبي، ٢٠١٧م.

يتناول البحث عملية الإهمال والركود في التعليم منتصف الثمانينيات بسبب صدام حسين وسياسات الحروب التي انتهجها ، ثم ينتقل لمعرفة المشاكل التعليمية في العراق ويصنفها على اساسين خارجي وداخلي ، وينتقل أخيرا الى الحلول لهذه المشكلات وكيفية الوصول للحل من خلال معرفة المشاكل التعليمية في العراق .

٤. THE COST AND BENEFITS OF EDUCATION IN IRAQ: AN ANALYSIS OF THE EDUCATION SECTOR AND STRATEGIES TO MAXIMIZE THE BENEFITS OF EDUCATION, from unicef.

تناولت الدراسة تحليلاً للاتجاه العام في التعليم والإحصاءات المالية ومن ثم البحث في العائد على الاستثمار من التعليم ، وما هي منافع التعليم والتكلفة الاقتصادية للتسرب من الدراسة ومن ثم في الفصل الأخير تتطرق الدراسة الى الاستنتاجات وتوصيات السياسة لرفع كفاءة النظام التعليمي في العراق .

٥. Iraq Spotlight Report (Education), from Iraqi Alliance for Education

يتحدث التقرير عن تأسيس التعليم في العراق وماهي الفئات التعليمية وكيفية توزيع الطلاب وأسعار الكتب في ذلك الوقت ومن ثم انتقال التعليم الى تعليم مجاني في السبعينات وكيف انتقل التعليم من غير الزامي الى الزامي وأخيرا يتطرق الى ان التعليم في العراق تديره وزارتان هما وزارة التربية للمدارس ووزارة التعليم للجامعات .

٦. وضع اموزش وپرورش واموزش عالى در عراق در گذشته وحال ، غلامرضا گلى زواره، تير ١٣٨٥.

يتحدث المقال عن التعليم والتربية في العراق ويقسمها حسب ما هو موجود ليكون نبذه تعريفية عن التعليم والتربية في العراق ويبدأ بالتعريف عن أحوال التعليم تدريجيا من العهد الملكي الى النظام البعثي ويعرف التعليم في العراق وانواعه واشكاله في كل وقت .

٧. ماهيت اموزش در عراق بعثي (سياسي)، مجلات تخصصي نور ، دي ١٣٦٣ .

تحدث المقال عن استفادة النظام البعثي من التعليم والتربية لأجل الوصول الى أهدافهم السياسية، فيبدأ الحديث عن الطالب في ضل النظام البعثي ثم ينتقل ليتحدث عن المعلم في ضل النظام البعثي ويذكر البرامج التي تدرس في المدارس في النظام البعثي.

-الاطار النظري:

نظرا لاتلاف القيم الايدلوجية والسياسات التعليمية من حكومة لأخرى عموما والحكومات العراقية خصوصاً ، واعتمادنا على نظرية (الأجهزة الايدلوجية للدولة) للفرنسي لويس التوسير في عرض الاطار النظري للدراسة ، فأن دراستنا ستنصب على القيم الايدلوجية والسياسات التعليمية للحكومات العراقية خلال القرن الماضي .

ينطلق التوسير في نظريته (الأجهزة الايدلوجية للدولة) على أساس النظرية الماركسية للدولة التي تتلخص كالاتي : ان الدولة هي جهازها القمعي ، وهنا يجب التمييز بين سلطة الدولة وجهاز الدولة .

يقول التوسير : ((ان النظرية الماركسية للدولة رغم استكمالها لمفهوم النظرية الا انها تظل وصفية، وعلى الرغم من انها تحتوي عناصر معقدة ومميزة لا يمكن فهم وظيفتها ودورها من دون اللجوء الى تعميق نظري إضافي وهو إضافة الأجهزة الايدلوجية للدولة التي بالفعل تتبع جهاز الدولة (القمعي) لكن لا تتداخل معه.))

فما هي الأجهزة الايدلوجية للدولة :

يعني بها التوسير انها تلك الأجهزة التي تبدوا شاهدة للعيان متخذة شكل مؤسسات متمايزة مخصصة وهي : الجهاز الايديولوجي للدولة الديني، الجهاز الايديولوجي للدولة المدرسي (التعليمي)، الجهاز الايديولوجي

للدولة العائلي، الجهاز الايديولوجي للدولة السياسي (النظام السياسي ، الأحزاب السياسية)، الجهاز الايديولوجي للدولة النقابي، الجهاز الايديولوجي للدولة الاعلامي و الجهاز الايديولوجي للدولة الثقافي .

فحسب منظور التوسير انه لا يمكن الخلط بين الأجهزة الايدلوجية للدولة المذكورة أعلاه و الجهاز القمعي للدولة لأن الاختلاف بينهما فعلي وهو :

١. ان هناك جهاز قمعي واحد للدولة في حين ان هناك عدة أجهزة ايدلوجية للدولة وكل منهما يؤدي وظائفه

٢. الجهاز القمعي للدولة موحد يتبع الميدان العام في حين ان الأجهزة الايدلوجية للدولة متعددة و يتبع كل منها ميدانه الخاص فالديانة خاصة والأحزاب والنقابات والمدارس والجامعات كذلك ، وأيضا الجرائد والمشاريع الثقافية .

وبما ان الدولة فوق القضاء مالم يكن هناك فصل بين سلطاتها وهي شرط لتفرقة العام والخاص لذلك فان الأجهزة الايدلوجية للدولة سواء كانت عامة او خاصة تؤدي دورها كجهاز دولة الايديولوجي.

فمثلاً الجيش والشرطة هما جهاز قمعي للدولة لكن لهما ايدلوجية يعملان على أساسها وإعادة انتاجها عن طريق القيم التي تبثها الدولة .

يقول التوسير ان الجهاز الايديولوجي السائد عند انتهاء الصراع الطبقي السياسي والايديولوجي العنيف هو الجهاز الايديولوجي المدرسي(التعليمي) ، لكن السؤال الأساس لماذا الجهاز الايدلوجي المدرسي هو السائد على الرغم من ان الجهاز الايديولوجي السائد للدولة سابقا هو ما يتمثل في بنية المجتمع الدينية او الجهاز الايديولوجي الديني؟

ان كل الأجهزة الايدلوجية تؤدي وظيفتها أياً كانت النتيجة لكن المدرسة تأخذ الأطفال من جميع الطبقات الاجتماعية منذ الحضانة فيكون الطفل محصورا بين جهازين للدولة هما الجهاز الايديولوجي للدولة الاسري والجهاز الايديولوجي للدولة المدرسي (التعليمي)، تلقنهم مهارات مغلفة بالايدلوجية السائدة للحكومة الفعلية

ثم يكبرون فجزء منهم يفشل فيصبح فلاحا او عاملا وجزء اخر يكمل تعليمه ليتسنم وظيفة في كادر اداري وجزء اخر يصل الى القمة في التعليم فيصبح منهم الأداري و السياسي والمثقف .

ان المهم ذكره ان كل مجموعة تسقط هي مزودة علميا بالايدلوجية المناسبة للدور الذي يجب ان تقوم به في المجتمع الطبقي، بالإضافة الى ان جهاز الدولة التعليمي هو الجهاز الوحيد الذي يتوافر فيه ولعدة أعوام مستمعين اجباريا ومجانا ٦ او ٥ أيام في الأسبوع بمقابل ثمان ساعات في اليوم لجميع الطبقات المجتمعية لتعليمهم المهارات المجتمعية المغلفة بالتلقين الكثيف لايدلوجية الطبقة الحاكمة.

يصل التوسير لنتيجة ان الاعتذار يجب ان يكون للمعلم فقط، فهم (المعلمين) وفي وسط ظروف مروعة يحاولون الانقلاب على ايدلوجية الطبقة الحاكمة عن طريق بعض (الأسلحة) التي يجدونها في التاريخ والمعرفة ويدرسونها .

لا ننسى ان هناك رأي يدعو لحيادية التعليم ولكنه خدعة فالمناهج تخضع لسياسة الدولة فاين الحياد؟ و للوصول الى سياسة تعليمية رائدة لابد من التكامل وهو ما افتقدناه في ظل الانكسارات المتلاحقة التي مر بها العراق .

المبحث الأول: القيم الأيديولوجية والسياسات التعليمية البريطانية في العراق:

لم يكن ما تم تقديمه في المبحث السابق إلا محاولة للوقوف على حقيقة مفادها توقف التعليم في العراق وبسبب ظروف الحرب في عام ١٩١٤، ان ما تم الحديث عنه بخصوص الاحتلال البريطاني ومنذ بداياته وبناء الدولة العراقية الملكية يشير الى ذلك حيث اختفاء معظم المعلمين وانسحاب البعض الاخر من العثمانيين[٢]، فضلاً عن الانشغال بالقوات الغازية ومنذ عام ١٩١٤، أضف الى ذلك عدم اهتمام البريطانيين بفتح مدارس في البصرة بعد انسحاب العثمانيين منها وان قيامها ببعض الخطوات كان بسبب معالجة النقص الكبير في الموظفين ومن اجل إعادة تنظيم الشؤون الإدارية للمدينة[٣].

بناءً على ما تقدم قمنا بتقسيم هذا المبحث الى قسمين تناولنا في الأول منه القيم والسياسات التعليمية البريطانية في العراق منذ عام ١٩١٤ الى عام ١٩١٨ وهو في الواقع التاريخ الذي بدأت فيه بريطانيا دخولها العراق ثم احتلاله وصولاً الى معاهدة (سان ريمو) أي انها المرحلة التي سبقت الانتداب البريطاني، وتناولنا في القسم الثاني القيم الأيديولوجية والسياسات التعليمية البريطانية في العراق خلال أولى فترات الانتداب ومنذ عام ١٩١٨ الى عام ١٩٢٠ تحديداً وهي الفترة التي بدأ فيها وضع خطط التأسيس للدولة العراقية مما يعني وجود أنظمة إدارية وبداية استقرار للسياسة البريطانية في العراق.

أولاً: القيم الأيديولوجية والسياسات التعليمية البريطانية في العراق (١٩١٤-١٩١٨).

لقد كان وقع الحرب العالمية الأولى على العراق بمثابة الحدث السياسي الموثر، ومن بصمات ذلك فرضه لنوع من التعليم الرافض للنظم القديمة والى حد التغيير[٤]، ومما تجدر الاشاره اليه تزامن تعرض الأبنية المدرسية الحكومية إلى السلب والنهب في البصرة مع بداية الحرب عند وصول البريطانيين إلى المدن في (٢ تشرين الثاني ١٩١٤) وتحت أنظار الغازي الجديد، ولم تسلم من السلب والنهب إلا المدارس التبشيرية[٥]، ويبدو ان سلامة هذه المدارس من أيدي العابثين يرجع إلى وجود قوة بريطانية تحمي هذه المدارس سيما وأن المدارس الحكومية تعد إحدى رموز السلطة في المدينة.

كان لخراب المدارس الحكومية في البصرة أثر في حرمان طلبتها وأغلبهم من المسلمين من حق التعليم، وهو الأمر الذي دفع أهاليهم بالمطالبة في ضرورة تعليم أبنائهم مما أوقع البريطانيون في حيرة تتعلق بنوع السياسة التعليمية التي تنفع مع العراقيين، فالبريطانيون لا يحبذون إرجاع النظم التعليمية العثمانية الإسلامية، وعدم إمكانية ايجاد نظام تعليمي جديد في وقت كان البريطانيون يخوضون فيه الحرب، فضلا عن ذلك فقد أراد البريطانيون كسب ود المجتمع البصري بما ينفع توجه بريطانيا فكان الحل هو وضع شؤون التعليم البصرية تحت إشراف البعثات التبشيرية المسيحية البروتستانتية وإدارتها في (١٥ شباط ١٩١٥)[٦]، وهو أمر مفيد للبريطانيين أكثر وتقوم فلسفته على إمكانية مدارس البعثات التبشيرية من تقليل القيم الإسلامية

في المجتمع من جهة وكبح جماح المجتمع البصري والعراقيين بشكل عام من جهة ثانية، حيث لا يخفى بأن المجتمع العراق ذو قيم إسلامية وان هذه القيم دفعتهم للقتال دفاعا عنها في مشارف البصرة في منطقة الشعيبة[٧]، وهذا الحل أصبح بمثابة أول سياسة تعليمية بريطانية في العراق وضعت في مدينة البصرة وبإشراف المدارس التبشيرية البروتستانتية الأمريكية، معتمدة على إعداد دورات تدريبية سريعة لإعداد المعلمين وهذه الدورات السريعة غالبا ما تظهر في المدن التي تتعرض إلى ضغط حربي وبخاصة عندما تخلق هذه الدوارات جماعة من المتعلمين الباحثين عن الوظائف والمتفائلين بالمحل الجديد[٨]، فضلا عن إعداد كوادر لمساعدة هذا المحتل البريطاني، ولذا بقي عدم فتح أي مدرسة رسمية او وضع سياسية تعليمية جديدة متوقفاً حتى عام ١٩١٧[٩].

وقد دفع البريطانيون للبعثة الأمريكية التبشيرية البروتستانتية مبلغ خمسة آلاف روبية وهو ما يعكس عدم اهتمام وجدية البريطانيين في وضع سياسة تعليمية جديدة، اذ كانت مصروفات الإدارة البريطانية في البصرة: (١٦٢٢٣٤٤) (مليون وستمائة واثنان وعشرون ألف وثلاثمائة وأربعة وأربعون روبية)[١٠]، ان مقارنة بسيط بين الرقمين تدلل على ان السياسة التعليمية كانت غير جادة ولقائلٍ ان يقول انها محاولة لمراعاة مشاعر الناس وتجميل صورة الاحتلال خوفاً من ثورة الشعب على القوات البريطانية، لكن الواقع حينها هو ما بيّناه. كما وضع البريطانيون سياسة ضرورة تعلم الشبان المسلمين اللغة الانكليزية مثل الشبان اليهود والمسيحيين الذين تعلموا هذه اللغة في مدارسهم التبشيرية[١١]، وفسر هنري فوستر هذا الأمر بالآتي: (أن هؤلاء الشبان المسلمين هم من الراغبين في الاشتغال بالتجارة واستغلال هذه اللغة في عملهم)[١٢]، ولأجل ذلك قام البريطانيون بفتح مدرسة في منطقة الزبير[١٣] في (١ حزيران ١٩١٦) وهي مدينة تقع على طرف صحراء البادية العربية باتجاه شبه الجزيرة العربية، ومعظم سكانها هم من التجار الراغبين في تعليم أبنائهم وبخاصة بعدما عرفوا أن في احد مناهج المدرسة تعلم اللغة الانكليزية فأردوا استغلال الأمر لتطوير تجارتهم[١٤]، ومما تجدر الإشارة اليه انها تصنف ادارياً بالقضاء، على وجه العموم يبدو أن دعم ثقافة تعلم اللغة الانكليزية

يتعدى تطوير الواقع التجاري بل هو لغرض أيجاد مزدوجي الثقافة بين العراقيين مما يساعد على تثبيت الإدارة البريطانية في العراق.

لقد رفض أهالي البصرة السياسة التعليمية البريطانية واخذوا بإرسال أبنائهم إلى الكتاتيب (وهي موضع لتعليم القرآن الكريم ويكون نظامها بتشكيل حلقة بتوسطهم شيخ ليعلمهم الكتابة والقراءة وحفظ القرآن الكريم)[١٥]، وهو أسلوب ما زال متبعاً للتدريس في الحوزة العلمية في النجف الاشرف لطلبة العلوم الدينية، ويبدو أن السبب هو الشك والتخوف من غايات السياسة التعليمية البريطانية وخصوصاً وانها وضعت لتعليم تحت اشراف البعثات التبشيرية كما اسلفنا وهي ردة فعل طبيعية يضاف لها التعلق بآمال وبقايا الحكومة العثمانية ولكونهم لازالوا ينظرون إلى البريطانيين محتلين ولا يجوز التعامل معهم.

وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفعت نسبة المصروفات البريطانية على السياسة التعليمية في البصرة لتصل إلى: (٢٣٣٥٠) (ثلاثة وعشرون إلف وثلاثمائة وخمسين روبية) من مجموع: (٣٢٦٣٢٠٠) (ثلاثة ملايين ومائة وثلاثة وستين إلف ومائتين روبية)[١٦]

بعد احتلال مدينة بغداد في (١١ آذار ١٩١٧) فرض المحتلون سياسية تعليمية جديدة فيها بعض الاختلاف عن سياساتهم في مدينة البصرة، إذ اعتمدوا في التعليم على نخب عربية وعلى إعداد معلمين عن طريق الدورات السريعة مدتها ثلاثة أشهر يدرسهم معلمون عرب، وقد تم منع كل معلم قديم من العودة ما لم يكون قد دخل هذه الدورة بالإضافة الى منح كل طالب مبلغ ثلاثين روبية[١٧]، وهذا الأمر سياسي قبل ان يكون علمي فجلب النخب العربية هو بغية تشجيع القيم العروبية (القومية العربية) على حساب القيم الإسلامية، ومن هؤلاء النخب (حسني بك عبد الهادي وأديب وهبه – من فلسطين واختصاصهما تاريخ) و (نجيب الأرمنازي مصري الجنسية و اختصاصه تاريخ) فضلا عن العمل على ايجاد جسور بين الاحتلال والعراقيين.

عمل البريطانيون على رسم السياسة التعليمية بما يرسخ وجودهم ووفقا لمعطيات الواقع، وهو ما يعني استغلال السياسة التعليمية لما يخدم الوجود البريطاني، فقد احتاجوا إلى كادر متخصص في شؤون الري

والزراعة، ففتحوا في (ايلول ١٩١٧) (مدرسة المساحة) وبإشراف المهندسين البريطانيين[١٨]، وتقوم فلسفة هذا الأمر على ايجاد نوع من السياسة الزراعية الجديدة في العراق التي تخدم الوجود البريطاني، وهذا الاستغلال دفع بمصروفات التعليم إلى الازدياد فبلغت عام ١٩١٧: (٣٥٥٠٠) (خمسة وثلاثين الف وخمسمائة روبية) من مجموع مصروفات الإدارة البريطانية البالغة: (١٠٠٢٨٢٨٦) (عشرة ملايين وثمانية وعشرون ألف ومائتين وستة و ثمانون روبية)[١٩].

ثانياً: القيم الأيديولوجية والسياسات التعليمية البريطانية في العراق (١٩٢٠-١٩١٨)

استمر البريطانيون في عام ١٩١٨ باستغلال السياسة التعليمية، فاهتموا بالتعليم الفني والسبب هو حاجتهم إلى كادر عراقي ملم في الشؤون المالية والتجارية، ففتح في (٢٨ أيار ١٩١٨) مدرستين الأولى (مدرسة مأموري المالية) لتعلم اللغة التركية والثانية (مدرسة التجارة المسائية)[٢٠]، وذلك بهدف ترتيب الوضع الضريبي وتنشيط الواقع التجاري في العراق وتعلم اللغة التركية، والسبب في تعليم اللغة التركية هو لمعرفة وفهم الأصول الرسمية والمصطلحات التركية التي كانت متبعة في العراق، فضلاً عن خلق حلقة وسطية تدين لسلطة الانتداب من جهة وتتواصل مع الناس بشكل سلس لا تغيير فيه وفيما يتعل بالتجارة والتعاملات اليومية.

بلغت مصروفات التعليم في عام ١٩١٨: (١٨٠٠٠٠) (مائة وثمانين ألف روبية) من مجموع: (١٦٦٤٩٧٢٠) (ستة عشر مليون وستمائة وتسعة وأربعين الف وسبعمائة وعشرين روبية)[٢١]، ان تصاعد الأرقام تزامن مع تثبيت استقرار الوجود البريطاني في العراق وهو ما يدل على الفائدة المتحققة من السياسة التي تم اتباعها في مجال التعليم وبالتالي لا بديّة الاهتمام بالسياسة التعليمية واختيار النظام التعليمي الذي يجب إرساء قواعده.

بعد ان اصبحت بريطانيا اما معضلة اختيار النظام التعليمي الذي تتبعه، وفي خضم ما تحدثنا عنه من مجريات اعتبرت النظام التعليمي العثماني (نظاماً قديماً لا يتناسب مع مقتضيات التعليم وترقية البلاد)[٢٢]،

وهو ما وضع بريطانيا امام خيارات ثلاثة لنظام التعليم وهم: النظام التعليمي في الهند، نظام المدارس الخاصة الطائفية (اليهودية والمسيحية)، النظام العربي المصري بخلفيته البريطانية، وبدأ العمل بالنظام المصري مع الاستفادة من التشريعات العثمانية[٢٣].

وعلى ضوء هذا تم تعيين الفلسطيني حسين بك عبد الهادي النابلسي مديراً للمعارف[٢٤]، وتم استدعاء التربوي المصري محمد عبد العزيز ليقوم بمهمة إدارة دار المعلمين في عام ١٩١٨[٢٥].

بدأ الاحتلال البريطاني بالتأكيد على سياسة تعليمية يكون فيها التركيز على الجانب العملي لا النظري[٢٦]، وفي ذلك الوقت لم تعتمد المعارف على مناهج محددة وانما (كان التدريس مبدئياً دون مناهج او كتب معينة، وكانت إدارات المدارس والمعلمين يضعون مناهج دراسية تتلائم مع الظروف والاحوال، حتى قامت نظارة المعارف باستيراد كميات كبيرة من الكتب المصرية، وصلت الى العراق في كانون الثاني عام ١٩١٨)[٢٧].

مما تجدر الإشارة اليه قيام سلطة الاحتلال في عام ١٩١٧ بتشكيل مجلسا للمعارف، على غرار مجلس المعارف العثماني، وكان من أعضاء المجلس: علي الآلوسي، محمود شكري الآلوسي، جميل صدقي الزهاوي، انستاس الكرملي، حمدي بابان وتولى رئاسة مجلس المعارف همفري بومان في (٢٢ أب ١٩١٨)[٢٨].

وبمجرد وصول (بومان) الى البصرة في عام ١٩١٨ التقى بالدكتور (جون فان ايس)، واراد منه التعرف على أحوال المناطق المحتلة وعلى شؤون التعليم فيها[٢٩]، ومن ثم عند وصوله الى وضيفته في (٢٢ اب عام ١٩١٨) مديراً للمعارف العراقية، قام بالخطوات الاتية[٣٠]:

١. تنظيم أمور دائرته التي كانت تضم عدداً قليلاً من الموظفين البريطانيين وبعض العراقيين.
٢. قيامه بجولات تفتيشية واستطلاعية على عدد من المدارس الابتدائية.
٣. اتصل بالحكام السياسيين ومعاونيهم الذين كانوا يقومون بمهام إدارة البلاد.

٤. تباحث مع عدد من الشخصيات العراقية في قضايا التعليم وكيفية التعاون معه لرسم خارطة الطريق التعليمي في العراق.

وقد لاحظ بومان انه ليس هناك عضو من الطائفة الشيعية في مجلس دائرة المعارف، فأضاف بومان عضواً سادساً وهو (محمد جعفر جلبي أبو التمن)، وقرر ان يجتمع هذا المجلس برئاسته مرتين في الشهر، لمناقشة سياسة المعارف والمشاكل الإدارية وليطلع على آرائهم في الشؤون التربوية والدينية[٣١].

أخذ (بومان) على عاتقه عزل هذه الدائرة (دائرة المعارف) عن نظارة الواردات، وربط معارف العراق بهذه الدائرة ، لتكون دائرة متكاملة مسؤولة أمام الحاكم (ارنولد تالبوت ولسن)، وهو ما يعني تحقق حالة من الاستقرار التنظيمي وارتباطها رأسيا بالحكم وهو ما يسهل تنفيذ السياسة التعليمية الموضوعة وبذلك أصبحت دائرة المعارف العمومية في بغداد مؤسسة دولة رسمية شأنها شأن الجيش والشرطة والصحة[٣٢]، وبذلك رتب (همفري بومان) التسلسل الإداري الجديد من حيث الإدارة والاشراف في شؤون التعليم في المدن العراقية يبدأ من الحاكم العسكري في العراق إلى دائرة المعارف العمومية في بغداد التي بدورها تتصل بالحكام السياسيين في المدن العراقية و الذين بدورهم يتصلون بمدراء المدارس وفق المخطط التالي:

وبعد استلام (همفري بومان) دائرة المعارف العمومية كتب تقريرا لخص فيه هدف السياسة التعليمية البريطانية في العراق بالقول: (ان تقدم للبلاد تربية ابتدائية صحيحة يبنى عليها صرح متين دائم وأن تفتح مدارس جديدة بالتدريج كلما توفر المعلمون المدربون وان ينتخب المعلمون من أحسن المرشحين اجتماعيا وخلقيا وعقليا فتدفع لهم الرواتب العالية وان يوضع نصب العين الهدف الحقيقي وهو تكوين الشخصية وروحية المواطنة الحقة)[٣٣]، ويبدو أن هذه الروحية هي مثل الروحية التي زرعت عند المصريين، والتي ساعدت البريطانيين في انسلاخ المصري من جلد الخلافة العثمانية ، فهي محاولة تزع أفكار الخلافة العثمانية من عقول و وجدان العراقيين[٣٤].

فتحددت ملامح السياسة التعليمية لبومان من خلال العمليات الاتية:

أولاً: عقد بومان اجتماعاً موسعا في يوم (١٩١٨/٩/١٩)، حضر هذا الاجتماع عدد كبير من المعلمين ومديرو المدارس وادباء ووجهاء بغداد، فالقى بومان خطبته باللغة العربية وحدد فيها الأسس التي ينوي القيام بها، فأشار في خطبته الى ان التعليم في العراق متأخر، وانه لا يمكن ان تتقدم او ترتقي البلاد إلا (بالتعليم الصحيح)[٣٥]، وتناولت خطبته ثلاث أمور أساسية وهي: التعليم، الاخلاق، الصحة.

فيرى بومان ان أساس التعليم هو اللغة، وإن اللغة العربية مهملة بشكل كبير، لذلك عزم بومان على ترقية اللغة العربية في المدارس الحكومية، اما الاخلاق فهي تتوقف على تهذيب العقل، وان الدين أساس هذه الاخلاق، فقرر بومان زيادة عدد الدروس الدينية في المدارس الحكومية الى ستة دروس في الصفوف الأولية، وأربعة او خمسة للصفوف الثانوية، وقام بتعيين مدرسين خصوصيين للدين، مؤكداً ان يكونوا اكفاء في معلوماتهم واخلاقهم، و أشار الى ان العقل السليم في الجسم السليم لذلك ادخل الرياضة البدنية والألعاب في المناهج الدراسية ايضاً[٣٦].

ثم وبحسب قول بومان ان محددات السياسة التعليمية هما الاتي:

١. الإصلاح التدريجي لإزالة اثار النظام التعليمي العثماني واستئصاله ليحل محله نظام راسخ ومتين[٣٧].

٢. البدء بالدراسة الابتدائية وفتح المدارس في الأماكن التي تكون الحاجة اليها ماسة، وتتعرض هذه الخطوة الى بعض المشاكل منها:

أ. نقص في الإدارة الكفوءة.

ب. نقص في اعداد المعلمين، واكثرهم من الاتراك، ويرى بومان ان المعلمين الذين تخرجوا من دار المعلمين في بغداد والبصرة رغم قلتهم الا انهم أفضل من الذين تدربوا في العهد العثماني[٣٨]

ثانياً: مذكرة السياسة التعليمية التي قدمها بومان في (١٢ آب ١٩١٩)[٣٩]، احتوت هذه المذكرة على دراسة قدمها بومان حول الواقع التربوي والتعليمي في العهد العثماني ورصد فيها الاتي:

١. وجود مدارس في المدن المهمة من العراق.

٢. وجود دور للمعلمين في بغداد والبصرة والموصل.
٣. وجود مدرسة صناعية في مركز او مركزين
٤. ترتبط هذه المدارس كلها بوزارة المعارف في إسطنبول

وعلى الرغم من الموارد أعلاه فإن النظام التعليمي في العهد العثماني (لم يكن نظاماً جيداً وكفؤاً)[٤٠]، ويعود ذلك لأن الأنظمة والتعليمات بمنهج الدراسة والنظام والانضباط والدوام لم تكن جيدة الا على الورق، مما يعني ان واجهة العمل التربوي كانت جميلة الا ان الأسس التي تم العمل عليها كانت ضعيفة والهيكل الداخلي لها كان فارغاً[٤١].

حيث قدم بومان دليلا على فشل التعليم العثماني فبحسب قوله (ان الشباب العراقيين تعلموا القراءة والكتابة والتكلم باللغة التركية، اما اللغة العربية فإنهم وبشكل عام لم يكونوا قادرين على كتابة رسالة خالية من الأخطاء الاملائية والنحوية، كذلك ان معرفة الشباب العراقي بالعلوم والرياضيات كان معرفةً بسيطة جداً)[٤٢].

اما أصناف المدارس حسب سياسة التعليم لـ بومان فكانت:

١. المدرسة الأولية: ومدتها اربع سنوات، واذا اظهر الطالب القدرة والذكاء فيها فيمكنه اختصار الأربع سنوات الى ثلاثة ليلتحق بالمدرسة الابتدائية بعدها، وان المدارس الأولية هي مدارس القرى والمدن الصغيرة، ويكون فيها المنهج الدراسي بسيطاً، ولا تعلم فيها اللغة الإنكليزية وساعات دوامها اقل، لكن المدرسة الأولية من الممكن ان تتطور لتصبح مدرسة ابتدائية اذا كانت الظروف ملائمة لذلك، اما دروسها فهي : القران الكريم، اللغة العربية، الخط العربي، الحساب، الجغرافية، التاريخ، الرسم، الاشغال اليدوية، الهندسة والمساحة ومبادئ الزراعة، الرياضة البدنية[٤٣].

٢. المدرسة الابتدائية: ومدة الدراسة فيها اربع سنوات ويوجد في المدارس الابتدائية قسم يعرف بالقسم الاولي يقضي فيه الطلاب سنتين قبل انتقالهم الى القسم الابتدائي، اما دروسها فهي مطابقة لدروس المدرسة الأولية بإضافة ثلاث مناهج هي : اللغة الإنكليزية، الخط الإنكليزي، الترجمة[٤٤].

اما التعليم الثانوي فكانت مدة الدراسة فيه اربع سنوات ايضاً واكد بومان انه انحصر في مدارس الأقليات الدينية اليهودية والمسيحية، من ثم فتحت له صفوف في بغداد والبصرة والموصل[٤٥].

اما التعليم العالي (الجامعات) فبحسب قول بومان انه من الصعب القيام به حالياً بالمعنى الحقيقي له ما عدا حالات مختصرة في دار المعلمين ومدرسة التجارة[٤٦].

من ثم شرع بومان بتعليم البنات، فأحضر مربية إنكليزية من الهند لها خبرة طويلة في التربية والتعليم وقامت هذه المربية (مس كيلي) بإفتتاح مدرسة ابتدائية في بغداد خاصة للبنات، ولم يتقدم للتسجيل في هذه المدرسة سوى ثمان طالبات، وضمت مناهجها: تعليم القراءة والكتابة والقران الكريم واللغة العربية والانكليزية[٤٧].

اما بالنسبة لمعوقات العمل التربوي، فقد كان هناك مشكلتين أساسيتين تعترضان العمل التربوي هما:

١. النقص في عدد الأبنية الملائمة
٢. النقص في الكتب والملازم الدراسية.

ويرجع سبب هذا النقص في الابنية الى ان القوات العسكرية كانت تشغل بنايات المدارس كمكاتب ومقرات إدارية، الامر الذي دفع دائرة المعارف لاستخدام بنايات غير ملائمة او تتوقف عن فتح مدارس جديدة[٤٨].

من بعد ذلك تمكن البريطانيون بوساطة التعليم استدراج مسيحيي الموصل وإرضائهم، فعقد بين الطرفين (اتفاقية الكونكرداتو) في (نيسان ١٩١٩) ولمدة عام واحد، بين السلطات البريطانية ورؤساء الطوائف المسيحية الكاثوليكية (الكلدان والسريان واليعاقبة) و نصت[٤٩]:

١. قيام رؤساء الطوائف بإدارة مدارسهم والإشراف عليها.
٢. تقرير منهج التعليم في هذه المدارس باتفاق نظارة المعارف ورؤساء الطوائف.

٣. عدم نقل المعلمين إلا بموافقة رؤساء الطوائف.

٤. لرؤساء الطوائف الحق في اختيار الكتب المدرسية المقررة.

٥. تتولى نظارة المعارف الإنفاق على هذه المدارس وذلك بصرف الرواتب لمعلميها من ميزانية الحكومة

ويبدو ان السياسة التعليمية البريطانية في الموصل هو لضمان جانب مسيحيي هذه المدينة، وقطع امتداد النفوذ الفرنسي للمدينة، فوفق التقسيم بين بريطانيا وفرنسا في (اتفاقية سايكس بيكو) فقد أعطيت الموصل لفرنسا[٥٠].

وعلى الرغم من نمو السياسة التعليمية البريطانية وتطورها في العراق لكنها كانت تقتصر على التعليم الأولى دون الجامعي بسبب سعي الإدارة البريطانية إلى خلق (بيروقراطية – طبقة موظفين) تساند وجودها في العراق، فبقي الاهتمام بالتعليم الابتدائي والثانوي والصناعي[٥١]، والتي ساندت الوجود البريطاني في البلاد، بل قللت الإدارة البريطانية بعد عام ١٩١٨ من الاعتماد على خريجي المدارس التبشيرية والأهلية لأنهما يخرجان طلبة همهم الأول الاشتغال في تجارة الأعمال الحرة فتوجه خريجيها إلى تجارة الإعمال الحرة، وبذلك أصبحت الوظائف تقتصر على خريجي المدارس الحكومية دون غيرهم[٥٢]، وهذا الأمر سبب ظاهرة اجتماعية جديدة على العراقيين وهو إصرار اولياء الأمور بدفع أبنائهم إلى المدارس الحكومية دون غيرها لا لأجل العلم بل الغاية في الوظيفة المضمونة التي تضمن مورده المادي وتزيد صاحبها مكانة مرموقة بين صفوف المجتمع[٥٣].

وحرمت السياسة التعليمية البريطانية في العراق من دخول السياسة الى المدارس و الأمر لا يقتصر على المدارس الحكومية دون الأخرى بل جميع المدارس التعليمية سواء كانت حكومية أو تبشيرية او أهلية[٥٤]، والراجح أن السبب في ذلك هو منع ظهور طبقة مثقفة سياسيا تعارض وجودهم وايديولوجياتهم فضلا عن كشف البريطانيين لبعض الأحزاب السياسية الرافضة لوجودهم تمارس نشاطها في المدارس فحزب (حرس

الاستقلال) استغل (المدرسة الأهلية) و (حزب العهد) استغل (مدرستي الوطن والخضرية) مما شدد رفض البريطانيون لاستغلال المدارس سياسيا[٥٥].

وبسبب تخوف البريطانيين من كسب الفرنسيين مسيحيي الموصل جندت (اتفاقية الكونكرداتو) لعام ١٩٢٠ في (٣٠ أذار ١٩٢٠) والتي اتسمت بالاتساع لتشمل يهود الموصل ومنحهم امتيازات هذه الاتفاقية[٥٦].

وعند تشكيل الحكومة المؤقتة في (٢ تشرين الثاني ١٩٢٠) ثم دمج وزارة المعارف في الحكومة المؤقتة مع الدوائر الخدمية مثل الصحة والبلديات باعتبارها دائرة خدمية وكان المستشار (جيروم فارل) صاحب الصوت النافذ في هذه الوزارة ومقرر السياسة التعليمية والذي استخدم السياسات السابقة ذاتها، إذ اتجه نحو التعليم الأولي وتأجيل العمل بالتعليم الجامعي وتبريره لا يحتاج الى كبير جهد لنستنتج من خلال تقريره الذي رفعه في (١٣ تشرين الأول ١٩٢٠) بالقول: (كان يلزمنا في البداية وضع اساسات قوية قبل أن نسقف البيت)[٥٧]، وبررت (مس بيل) في رسائلها عن سبب اتجاه البريطانيين للتعليم الأولي وذلك بأن التعليم الجامعي يحتاج إلى أموال طائلة لا طاقة للبريطانيين بها وكانت هذه ذريعة البريطانيين في عدم التوسع وفتح أبواب التعليم العالي[٥٨].

ووصلت تكاليف شؤون التعليم لعامي (١٩٢٠-١٩١٩): (٨٨٦٨٠٨) (ثمانمائة الف وستة وثمانون وثمانمائة وثمانية روبية) من مجموع مصروفات الإدارة البريطانية البالغة: (٤٦١٩٨٠٠٨) (ستة وأربعون مليون ومائة وثمانية وتسعين الف وثمانية روبية)[٥٩]، ويبدو أن ارتفاع نسبة مصروفات التعليم يرجع الى سياسة (همفري بومان) التعليمية، فضلا عن نهاية الحرب والاتجاه إلى الإدارة المدنية.

المبحث الثاني: القيم الأيديولوجية والسياسة التعليمية الحكومية

بعد ان كان (بومان) صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في السياسة التعليمية البريطانية في العراق من خلال قرارته التي اوردنا ذكرها سابقاً، وبعد ان قررت بريطانيا بفعل ثورة العشرين حكم العراق بشكل غير مباشر وقد اشرنا لذلك، فبعد تأسيس الدولة العراقية وتولي الحكومة من قبل عبد الرحمن النقيب، بدأت بوادر تأسيس

وزارات عراقية خالصة فأصبحت وزارة المعارف في العهد الوطني مؤسسة جامعة متكونة من وزير ومستشار ومدير عام ومجلس معارف تمارس نشاطها بمركزية القرار[٦٠]، و حين تأسست الحكومة العراقية في ظل الانتداب البريطاني تم تعيين (هبة الدين الشهرستاني) وزيراً للمعارف (١٩٢١/٩/٢٧ الى ١٩٢٢/٨/١٤)[٦١]، في حكومة عبد الرحمن النقيب الثانية (١٣ أيلول ١٩٢١) و قد مارس سياسة الانعتاق التدريجي من الاستشارة البريطانية المتدخلة في رسم السياسة التعليمية.

سنتناول هذا المبحث في قسمين الأول للقيم الأيديولوجية والسياسة التعليمية لأول وزارة معارف في العراق (وزارة هبة الدين الشهرستاني) بإعتبارها اول وزارة معارف عراقية اما القسم الثاني فقد تعلق بالقيم الأيديولوجية و السياسة التعليمية الحكومية من ١٩٢٣ الى ١٩٥٨، كما و افردنا قسماً ثالثاً للتعليم النسوي اعقبه جداول إحصائية تبين تزايد ونمو مفاصل التعليم في العهد الملكي.

أولاً: القيم الأيديولوجية والسياسة التعليمية الحكومية (١٩٢١-١٩٢٣)

شرع وزير المعارف (هبة الدين الشهرستاني) بإجراءات جدية لبناء معارف على أسس متينة، فأبدل الأسماء الدالة المكتوبة بالإنكليزية في غرف الوزارة الى اللغة العربية[٦٢]، كذلك قرر تأسيس مجلس أعلى للمعارف ليضطلع بالأمور التالية[٦٣]:

١. إقرار ميزانية وزارة المعارف

٢. تعيين الكتب المنهجية للدراسة في داخل وخارج العراق.

٣. العناية بوضع برنامج التعليم في كل درجة من درجاته.

٤. وضع الغرض الأساسي يكون لمصلحة وزارة المعارف ونشر التعليم في البلاد والتقليل من الامية ونشر التعليم الثانوي والعالي ورعاية الروح الوطنية والمبادئ القومية

٥. النظر في مسألة المعلمين اللازمين للمدارس والعناية بهم.

٦. الاشراف على مصلحة وزارة المعارف من جميع الأمور.

بدأ وزير المعارف بالتعميم على ضرورة أداء الفروض الدينية كالصلاة والأذان والإكثار من دروس الدين و القران في المدارس ودراسة العقائد و التاريخ وتفسير الكتاب والسنة (التأكيد على القيم الإسلامية) والاهتمام (بالقيم وبالنواحي الوطنية) و إشعال روح الحماسة الوطنية في النفوس و العناية البالغة بالأناشيد الوطنية (التأكيد على القيم القومية)[٦٤]، وهذا الأمر لهو دليل على اتجاه وزارة المعارف في سياسة تعليمية جديدة ولكنها ذات فسفة سياسية لا تختلف كثيراً عن الأسس القومية التي أسست لها بريطانيا، فقد وضعت المؤسسة التعليمية لتؤدي غرضاً سياسياً (الجهاز التعليمي الأيديولوجي للدولة).

وأثمر هذا الاتجاه بموافقة مجلس الوزراء في (٢٧ شباط ١٩٢١) بالاستغناء التدريجي عن الهنود العاملين في وزارة المعارف[٦٥]، و ابعاد نفود المستشار البريطاني (جيروم فارل) الذي مارس سياسة غير عادلة بتحويل أغلب المخصصات المالية للوزارة إلى نظارة معارف الموصل، التي لم تكن للتعليم وشؤونه بل كتكاليف لبناء الأديرة والكنائس، و قد بدأ هذا الفساد الإداري و المالي يبدأ رسميا عن طريق طلبات تقدمها نظارة معارف الموصل باسم (جيروم فارل) فتتحول إلى وكالة نظارة معارف بغداد العمومية و بالتالي يحولها هذا المستشار إلى الوزارة لإصدارها على شكل قرار وزاري[٦٦]، ووصل الأمر بالمستشار (فارل) ان ابدى رغبته في وضع سياسة تعليمية طائفية مقيتة خاصة باهل الموصل فأراد أن يكون مدير معارف هذه المدينة غير مسلم بحجة ان أكثر طلاب الموصل هم من المسيحيين و أولياء أمورهم لا يثقون بإدارة العرب المسلمين، بل حاول تجزئة وحدة العراقيين عندما أراد وضع سياسة تعليمية خاصة بمدن (كركوك والسليمانية واربيل) تختلف عن السياسة التعليمية التي وضعت في العراق[٦٧].

ان ما دفع المستشار فار لأخذ هذا المنحنى والاتجاه يرجع الى ضرورة العمل للحفاظ على النفوذ البريطاني في مدينة الموصل، وقطع امتداد النفوذ الفرنسي، والإطماع التركية، اما الدعوة إلى وضع سياسة تعليمية خاصة بمناطق (كركوك والسليمانية واربيل) فهو لمنع وقوعها بيد الأتراك وهي خطوة سياسية قبل أن تكون

مهنية، تقوم على ضرب عناصر الهوية القومية لتلك المناطق وإضعاف التركمان فيها، وان دل ذلك على شيء فإنه يدل على ان استشارات المستشار (جيروم فارل) كانت سياسية قبل أن تكون مهنية تعليمية[٦٨].

وقد دعا وزير المعارف (هبة الدين الشهرستاني) عدداً من الشخصيات العلمية والتربوية لحضور اجتماع في (١٩٢١/٢/٢٨) وتقرر في هذا الاجتماع تشكيل اللجان الآتية[٦٩]:

١. لجنة العلوم الدينية:

تألفت هذه اللجنة من الأساتذة: محمد سعيد الراوي، منير القاضي، الشيخ محمد جواد.

٢. لجنة اللغة العربية:

تألفت من الأساتذة: معروف الرصافي، محمد رضا الشبيبي، طه الراوي، ناجي القشطيني.

٣. لجنة التاريخ والجغرافية:

تألفت من الأساتذة: ثابت عبد النور، عبد اللطيف الفلاحي، أمين زكي، وديع اسعد، محمد جواد، هاشم الألوسي.

٤. لجنة الرياضيات:

تألفت من الأساتذة: جبرائيل كاتول، عبد المجيد الخوجة.

٥. لجنة دروس الأشياء:

تألفت من الأساتذة: اميل ضومط، وديع عبد الكريم، جبرائيل كاتول.

٦. لجنة اللغة الانكليزية:

تألفت من الأساتذة: سيد محمد خليل، عبد العزيز مظفر، فيليب فيصل، داود مينا.

٧. لجنة الرياضة البدنية:

تألفت من الأساتذة: نجيب الراوي، أحمد حقي (مدير المدرسة الحربية)، عبد الرزاق (مدير التجهيزات العسكرية).

٨. لجنة الرسم والأعمال اليدوية:

تألفت من الأساتذة: أحمد حقي، عبد الرزاق الشيخ، وابراهيم العثمان، ومحيي الدين الناصري.

وقد تقرر في الاجتماع نفسه أن يكون للذوات المدرجة أسماؤهم في أدناه حق حضور اجتماعات هذه اللجان وابداء آرائهم ومقترحاتهم وهم[٧٠]:

- ساطع الحصري: معاون وزير المعارف
- محمد خليل: مدير دار المعلمين
- يوسف عز الدين الناصري: مفتش معارف بغداد
- سمرفيل: مفتش المعارف العام.

لقد تعرضت السياسة التعليمية مرة أخرى للتخبط والفوضى من خلال سياسات المستشار (فارل) تلا ذلك تعرض قرار وزير المعارف (السيد هبة الدين الشهرستاني) من إكثار دور المعلمين في المدن العراقية للرفض من قبل مستشار الملك فيصل بن الحسين وكان وقتها (ساطع الحصري)[٧١]، حيث اقنع الملك بضرورة رفضه، وبحجة أن فتح دور المعلمين في المدن العراقية من شأنه أن يعزز النعرة الانفصالية لتلك المدن عن العاصمة بغداد فيما أكد ضرورة فتحها في العاصة لتشديد سطوتها المركزية على المدن العراقية، وهو الأمر الذي رفضه البريطانيون لأنهم يرون من الخطر إدخال طلبة المدن إلى العاصمة و بالتالي التدخل بالسياسة وشؤونها، بالنتيجة فقد فشل مشروع فتح دور المعلمين سواء كان في مدن العراق او عاصمته بسبب ممارسة المستشارين عملهم السياسي قبل العلمي، وهو ما ينبئ بعدم اكتمال ونضوج رؤية ايديولوجية جامعة للدولة وبعبارةٍ اخرى عدم اكتمال (الجهاز التعليمي الأيديولوجي للدولة) إذ ان التخبط ينتهي بوجوده.

كان (ساطع الحصري) يرغب في سياسة تعليمية تصطبغ بالصيغة العسكرية والعلمانية، وهي السياسية التي التقت مع توجهات البريطانيين و السياسيين العسكريين العاملين في الحكومة العراقية[٧٢]، فأدخل بالتعليم

(فرق الكشافة)، وهؤلاء الراغبون في هذه السياسية كانوا يريدون فرض مفاهيم انضباطية على العراقيين قائمة على الانصياع و الالتزام، بغية خلق مجتمع منظم منضبط و مطيع وذو قيم إسلامية ضعيفة فضلاً عن العمل لنزع جلد الخشونة من شخصيته وكثيراً ما اطلق على تلك الخشونة صفة البداوة بهدف رفضها ونزعها ذاتيا وقد وجد البريطانيون انها ضامنة لأملهم ومصالحهم، و عاملا مساعد في تحجيم المشاعر والقيم الإسلامية[٧٣].

بعد ظهور العمل الكشفي ونظام التفتيش على المدارس اتخذت وزارة المعارف في (٢٨ شباط) سياسة تعليمية جديدة بالاعتماد على مدراء المدارس في إرسال مقترحاتهم ومطالبهم في سبيل تطوير العملية التربوية والاعتماد على الكتاب و المستقلين وحتى المعلمين في وضع مناهج التعليم، و فرض (الحصري) نفسه في هذه السياسة عندما فرض موضوع منهجي للتعليم و هو (القومية الأوربية) و (الميادين الانضباطية) فالأولى ظهرت في مادة التاريخ في موضوعي (الوحدة الايطالية والوحدة الألمانية) بل المح (الحصري) في هذه المادة إلى امكانية العراق في أن يلعب دور تحقيق الوحدة العربية مثلما حققته ولاية (بيدموت) في تحقيق الوحدة الايطالية أو الوحدة الألمانية التي قادتها (بروسيا) ومستشارها الحديدي (بسمارك) التي كان من ثمارها الانتصار على فرنسا[٧٤]، وهي سياسة تتجه نحو تعزيز القيم العروبية في العراق على حساب القيم الدينية ، أما (المبادئ الانضباطية) فقد عززها منهاج المعلومات الأخلاقية والتربوية والنشيد الوطني[٧٥]، وهذا الأمر يعمل باتجاه الحكومة المركزية وإذابة المجتمع في مجرى واحد يمهد للعلمانية المستقبلة لشتى الأفكار الوضعية.

لقد عمل (الحصري) على انتهاج سياسة متماهية مع الأهداف البريطانية في ايجاد سياسة تعليمية تعمل على تحديث العراق، وإذابة أقلياته وطوائفه وجعل العنصر العربي هو السائد، وإبعاد الدين عن السياسة، ووصفت سياسته بالقول: (قدم إلى العراق بعد سقوط الإدارة الشريفية في دمشق وكان على علاقة جيدة بالنخبة الإدارية للدولة الجديدة وقد مكنه هذا المنصب من وضع أسس نظام تربوي شديد المركزية والانضباط

ونخبوي من الدرجة الأولى في العراق ووضع منهج دراسي وسياق الكتب المدرسية استنادا على تفسير علماني للقومية العربية)[٧٦].

و أفرزت هذه السياسة التعليمية ظواهر اجتماعية، وهي اتجاه العوائل المحافظة بأبنائهم إلى المدارس الأهلية رغم معرفتهم أنها ذات مستوى علمي متدني، بحجة أن السياسة التعليمية الحكومية علمانية تبعد الدين عن منهاجها، ولذا فهم ينظرون إلى هذه السياسة نظرة المتشكك[٧٧]، وبغية السير في الاتجاه العلماني تعرضت المدارس الدينية التي تؤسسها الطوائف الدينية إلى محنة التقليص والتحجيم بحجة أنها فتحت دون إجازة من وزارة المعارف[٧٨]، وشجعت السياسة التعليمية الجديدة القبلية وجذبها للسلطة بتأسيس (مدرسة الأشبال) بغية خلق قاعدة عريضة تدعم نشاط وسياسة السلطة في العراق من تلك القبائل[٧٩].

ثانياً: القيم الأيديولوجية والسياسة التعليمية الحكومية (١٩٢٣-١٩٥٨)

كانت وزارة المعارف من أسرع الوزارات التى نقلتها بريطانيا لسلطة العراقيين بعد ان تم رسم سياسية تعليمية يغلب عليها الطابع العلماني، وخاصةً بعد تعيين (ساطع الحصري) مدير عام للمعارف في (١٧ كانون الثاني ١٩٢٣)[٨٠]، ففرض تدريس أربعة مواد (للتاريخ) في المرحلة الأولى لدار المعلمين العالية وهي (تاريخ عام و حديث) و (مدن عراقية) و (التاريخ الطبيعي و التاريخ العربي و الإسلامي) و المواد المتبقية هي (علم النفس و فلسفة العلوم و أصول التدريس و الجغرافية الاقتصادية و الفيزياء و الكيمياء)[٨١]، ووضعت حكومة ياسين الهاشمي في منهاجها الوزاري سياسة تعليمية جديدة و هو جعل التعليم إلزامياً[٨٢]، كونه ذو خلفية عسكرية ومن السياسيين الذين يريدون نتاجات ومخرجات تعمل على فرض الانضباط وتدعم السلطة ، وهو ما يعني ان السياسة التعليمية قد انتهت من التخبط لتعمل وفق رؤية أيديولوجية جامعة.

وحدث ان أعطت (المادة ٣٤) من دستور عام ١٩٢٥ الأهمية للتعليم ومكافحة الأمية لدى المواطن كونه حق تكفله الدولة، ونصت على مجانيته في مختلف المراحل[٨٣]، وهو من الأهمية بمكان كونه يمثل الدستور الأول للدولة العراقية الا ان القائمين عل تنفيذ السياسات التعليمية فضلا عن التوجهات البريطانية قد أفرزت

حالة طارئة على المجتمع العراقي عملت على تمزيق نسيجه الاجتماعي. فبعد قيام (ساطع الحصري) استقدام مدرسين عرب للتدريس في بغداد استمراراً على النهج البريطاني وهو مدرس التاريخ (انيس زكريا النصولي) بطبع كتاب (الدولة الأموية في الشام)، وفيه مجموعة من المفاهيم التي لا تتوافق مع الكثير من العراقيين مما اثر سلبا واشعل فتيل الطائفية، فكان الإجراء لردم تلك الهوّة قيام وزير المعارف (عبد المهدي المنتفجي) بفصل هذا المدرس في (٢٠ كانون الثاني١٩٢٧) مع منع عرض الكتاب و قد سبب هذا الأمر ردة فعل احتجاجية من قبل بعض الطلبة بداعي حرية الفكر اعقبت معاقبتهم بخمسة وعشرين جلدة تحت إشراف طبي ولم يجد الباحث فلسفة لهذه العقوبة إلا من باب الشرع ويسمى (فقه التعزير)[٨٤].

وكانت ردة فعل (ساطع الحصري) على إجراءات الحكومة تلك بطرد المعلم (محمد مهدي الجواهري) من سلك التعليم بحجة أن أصله فارسي في (٣١ آذار ١٩٢٧) كونه يناقض سياسة التعليم وباعتبار أيديولوجية الدولة القومية التي عمل الحصري عل انتهاجها وهو الإجراء الذي رفضه الوزير (عبد المهدي المنتفجي) مؤكدا أن إقالة المعلمين من صلاحية الوزير، وبعد مساجلات مع الحصري قدم الأخير استقالته ليتقرع للتدريس في دار المعلمين العالية[٨٥].

لقد اضفى ما حدث علامة فارقة على الشأن التعليمي كشفت عن إمكانية العمل عل الوتر الطائفي تعليمياً، تلا ذلك ظهور تذمر من نائب البصرة في مجلس النواب (محمد زكي) الذي أكد ضرورة الأخذ بتجارب الدول المتقدمة واقتباس السياسات التعليمية الناجحة مثل سياسة الوالي المصري أحمد علي باشا وطالب بتعليم النساء، وتحسين أوضاع المعلمين[٨٦]، وذلك للخروج من الازمة التي باتت سياسية ونقلها من الوجهة الطائفية الى جهةٍ أخرى.

لقد كانت السياسة حاضرة وبعمق حتى في اختيار الأشخاص للمناصب الإدارية التربوية فلم يكن الاختيار وفق معيار الكفاة بل اصبح اختياراً سياسيا قبل أن يكون علمياً فعند استحداث وظيفة (مراقب التعليم العام) اختير (سامي شوكت) لهذا المنصب وهو شخص سياسي وهو من أسس جريدة البعث القومي و قدم طلباً

لتأسيس حزب مرتين الا ان وزارة الداخلية رفضت ذلك[٨٧]، ومما تجدر الاشارة اليه بخصوص هذا الاختيار ماذكره (ساطع الحصري): (غير أني لم أتردد في ترجيح الدكتور سامي شوكت لأنه كان يتكتم كثيرا ويكتب أحيانا عن الثورة العربية و الأمور الوطنية والقومية فاعتقدت ان توليه سيكون خير ضمان لاستمرار الاتجاه القومي الذي كنت التزمه كل الالتزام في التنظيم والتوجيه في المدارس منذ البداية)[٨٨].

يؤكد ما ذهبنا اليه قيام وزارة المعارف بإلغاء (جامعة اهل البيت) وبنية وحجة الإصلاح للسيطرة على مناهجها ولكن الغاية الأبعد كانت في رغبة من الحكومة في السيطرة على جناح الإسلاميين المستثنتين وتحديد حريتهم[٨٩]، فوضعت وزارة المعارف (قانون المعارف العام) في (٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٨): الذي ينص (بالابتعاد عن الفتن بالمعارف والتأكيد على اللغة العربية وتاريخ العراق والعرب ومجانية التعليم والابتعاد عن الطائفية ودس السياسة بالتعليم والتحزب في شؤون التعليم ويؤكد على ان العراق وطن الجميع)[٩٠]، وكانت دواعي التأسيس بسبب عدم وجود قوانين وأنظمة تتحكم في مقدرات التعليم في العراق من حيث الإدارة والتأسيس، وبعد حصول موافقة الحكومة اصدر برقم (٢٨) لسنة ١٩٢٨[٩١]، و هو قانون يؤكد على مركزية السياسة التعليمية من جهة والارتداد الى التعليم العثماني و الاستعانة به من جهة أخرى.

وبعد عام ١٩٣٠ عمدت وزارة المعارف إلى إدخال الألعاب الرياضية الشبيهة بالألعاب العسكرية إلى المدارس و استقدمت معلمين مصريين لهذه الغاية وهي (الساحة والميدان و الجمباز)[٩٢].

كما شكلت وزارة المعارف في (٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٠) لجنة من الخبراء لتحسين شآن التعليم وأوصت ضرورة اعتماد النهج الأمريكي في التعليم (وهو نهج انتقل مع المهاجرين الاوربيين، وهو تعليم جامع للوحدة فهو محكم الا انه غير مركزي، يكون التعليم فيه الزامياً ويكون التعليم شمولياً بمعنى تعليم الأطفال والشباب دون اجراء غربلة للذين هم اقل خبرة واقل اكاديمية، ويضع المنهج فيه التربويين الامريكيين وفق حاجات المجتمع وقيمه)[٩٣]، ويبدو أن هذا الأمر كان من ترتيب البريطانيين وذلك يهدف كسب طرف مؤثر في

(عصبة الأمم) يشهد بتحسن الأحوال الأجتماعية في العراق عند رفع التقرير الدوري الخاص بالعراق وهو ما أراد الأمريكيون استغلاله بعد أن أصبح لهم حصة في النفط العراقي، وبالتالي استغلال جميع الوسائل بغية ضمان مصالحها،[٩٤]، وهو ما يعني ان التعليم اصبح وسيلة، انه الوسيلة الفاعلة في خلق اتجاه من النخب المتعلمة تميل للولايات المتحدة الأمريكية، قد تبلور هذا الأمر إلى اتفاقية خاصة بالتعليم بين الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة (بريطانيا) في (٩ كانون الثاني ١٩٣٠)، و استمر العمل بنظام البعثات العلمية، وقد سعى (نوري السعيد) إلى تحجيم النزعة العروبية القائمة بين و مع الموظفين العرب في وزارة المعارف وذلك لقلقه من ميول أولئك الموظفين[٩٥].

جدول يبين القيم الأيديولوجية والسياسات التعليمية والنظام التعليمي في المملكة العراقية

سنوات الحكم	(١٩١٨-١٩٥٨)
النظام السياسي	بعد الاحتلال البريطاني، اصبح نظام الحكم في العراق ملكي، يحكم العراق نفسه بنفسه ولكن تحت الاشراف البريطاني
أيديولوجية الحكم	كان الحكم ذو طابعين الأول ايديولوجي قومي عربي والثاني ذو طابع مدني بريطاني باعتبار ان العراق لا يحكمه العراقيين بصورة مباشرة فكان لبريطانيا الدور الكبير في طبيعة وأيديولوجية الحكم.
نظام التعليم	كان النظام التعليمي في العراق بدائي اثناء تواجد العثمانيين اما بعد الاحتلال البريطاني أضيفت هناك نقلة للنظام التعليمي والإداري العراقي، فتم انشاء مدارس وتأسيس نظام تعليمي حديث من قبل البريطانيين باشراف همفري بومان
سياسة التعليم	كانت ملامح السياسة التعليمية بريطانية، فالبريطانين هم من انشأوا النظام التعليمي في العراق اثناء الانتداب وهم من وضعوا السياسات التعليمية في العراق، لذا كانت السياسة التعليمية بريطانية بامتياز.
النتيجة	اصبح للعراق نظام تعليمي ونظام اداري ايضاً، فالعراق كان يفتقد الاثنين قبل الانتداب البريطاني، وقد اصبح للعراق سياسات تربوية تعليمية وبعثات دراسية للطلبة وانشاء مدارس وتعيين لجان للتربية والتعليم، ليصبح بالنتيجة نظاما تعليميا متكاملا.

الخاتمة:

كانت سياسات التعليم في العراق للمدة (١٩٥٨–١٩١٨) نابعة من فلسفة سياسية تخدم مصالح واضعيها، وتحقق أهدافها و اختلفت من مدة إلى أخرى فبداية الاحتلال البريطاني وتأسيس الدولة العراقية عام (١٩١٨) كانت تهدف إلى خلق الأمن وكسب جانب الأهالي، فكان التعليم بمثابة دعاية بريطانية تزين شكل الاحتلال، وضع البريطانيون سياسة تعليمية بالاعتماد على البعثة التبشيرية البروتستانتية الأمريكية وهذه البعثة لم تهتم إلا بالتبشير والمصلحة قبل الجانب العلمي، فضلا عن الابتعاد عن التعليم ذو النزعة الإسلامية الذي يعد من ثوابت قيم العراقيين.

وقد امتازت الفترة (١٩٢٠–١٩١٨) بأنها كانت تهدف إلى تحقيق الاستقرار للاحتلال البريطاني وخلق جيل من العراقيين ينبذ الخلافة العثمانية التي كانت تحكم العراق.

واما المدة (١٩٥٨–١٩٢٠) فكانت سياسية و بامتياز قبل أن تكون تعليمية وبالرغم من إرساء نظام تعليمي متكامل الا انها كانت ذات فلسفة تربوية تسعى إلى خلق مجتمع جديد مطيع للسلطة، فظهرت سياسات تعليمية انضباطية تقتل روح الحرية الفطرية المسكونة في الفرد العراقي، وتضعف انتمائه الديني وتعمل على تحويل أنظاره ومشاعره باتجاه مساندة السلطة، وبالتالي ظهور حالة اجتماعية تؤكد على ان المتعلم هو ابن الدولة وقد دفعت إلى إصرار أولياء الأمور بدفع أبنائهم إلى المدارس الحكومية دون غيرها لا لأجل العلم بل من اجل الوظيفة المضمونة التي تزيد صاحبها مكانة مرموقة بين صفوف المجتمع، وهو الأمر الذي جعل من الشبان العراقيين ذوي استعداد عقلي لتقبل جميع الأيديولوجيات السياسية والأفكار العالمية.

وكان الإكثار من فتح المدارس لأغراض دعائية غير علمية، كما وان غرق وزارة المعارف في المنازعات السياسية الحزبية قد جعل دور المستشارين مضراً في شؤون التعليم، حيث كان المستشارون البريطانيون يضعون استشاراتهم لأهداف سياسية تخدم مصالحهم مثل (ضمان نفوذهم في الموصل) وفيما يتعلق بـ

(ساطع الحصري) فقد كانت تدفعه روح سياسية لزرع القومية العربية في نفوس الجيل الجديد العراقي، فاستغل التعليم في إذابة ألوان الطيف العراقي في سياسة تعليمية ذات طابع قومي عربي وطائفي.

كما وكان اعتماد النهج الأمريكي في التعليم أمر سياسي ناقم على ما سبق من فلسفة تعليمية شقت وحدة الصف العراقي مثلما حدث في قضية النصولي ١٩٢٧، فبغض النظر عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الدخول كطرف منافس على خيرات العراق ورغبة بريطانيا في إدخال طرف يساند وجودها في العراق كان بعض السياسيين العراقيين قد سعوا إلى إصلاح ما أفسده المستشارون في شؤون التعليم.

مما تقدم يتبين ان الأيديولوجية التي تم العمل عليها وتبنتها السياسات التعليمية في العهد الملكي كانت ذات طابع قومي غلبت عليه الطائفية، فضلاً عن قيام بريطانيا بإضفاء ايديولوجيتها عبر السياسات التعليمة التي ارتها المملكة العراقية من جهة ومن تدخل مستشاريها نم جهة أخرى، ومما تجدر الإشارة اليه ان فكر الدولة القومية كانت وليدة الثورة الصناعية وان بريطانيا كانت مهداً للثورة الصناعية في اوربا، فلا غرابة من توافق بريطانيا والحصري في رسم الطابع القومي لأيديولوجيا وفلسفة التعليم في المملكة العراقية.

الهوامش:

(١) بلقيس محمد جواد، قراءة في تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ (الأهداف والنتائج)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بلا ت، ص٢.

(٢) إبراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩-١٩٣٢)، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٢، ص٧٠.

(٣) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني (١٩١٤-١٩٢١)، دار المعارف، بغداد، ١٩٧٥، ص٣٩.

(٤) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بلا ط، بلا ت، ص٢٨٥

(٥) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص٤٠.

(٦) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص٦٩.

(٧) شكري محمود نديم، حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨ (دراسة علمية)، مطبعة البرهان، بغداد، ١٩٥٤، ص٢٦.

(٨) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص٤٢.

(٩) فيلب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، تر: جعفر الخياط، دار الكشاف، بيروت، ١٩٤٩، ص٨٩-٩٠.

(١٠) المصدر نفسه، ص٩٠.

(١١) هنري فوستر، تكوين العراق الحديث، ترجمة: عبد المسيح جويدة، مطبعة السريان، بغداد، ١٩٤٦، ص٤٠٦.

(١٢) المصدر نفسه، ص٣٨٤.

(١٣) أنشأ البريطانيون في الزبير عدة بيوت سكن لمراتب القوات البريطانية يتضمن ملاعب وساحة عرض سينما ما زالت هي وبعض اثارها موجودة ومن الغريب ما نسمع عنه من أهالي الزبير اليوم ان سكان الزبير الأصليين ممن يملكون اكثر من جنسية (السورية، الكويتية، العراقية).

(١٤) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص٧٦.

(١٥) مياس ضياء باقر، أساليب التدريس في مدرسة النجف الاشرف (الطوسي انموذجاً)، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن الرشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٢٨.

(١٦) فيلب ويلارد ايرلاند، المصدر السابق، ص٨٩-٩٠.

(١٧) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص٦٦.

(١٨) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص٧٦.

(١٩) فيلب ويلارد ايرلاند، المصدر السابق، ص٩٠.

(٢٠) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص٩.

(٢١) فيلب ويلارد ايرلاند، المصدر السابق، ص٨٩-٩٠.

(٢٢) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص٧١.

(٢٣) المصدر نفسه، ص٧١.

(٢٤) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص٦٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص١٠٣.

(٢٦) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص٨١.

(٢٧) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص٧٢.

(٢٨) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص٧٢.

(٢٩) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق،ص٩٦.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٩٧.

(٣١) المصدر نفسه، ص١٠٠

(٣٢) هنري فوستر، المصدر السابق، ص٤٠٤.

(٣٣) فيلب ويلارد ايرلاند، المصدر السابق، ص٩١

(٣٤) عدي حاتم عبد الزهرة، النجف الاشرف وحركة التيار الإصلاحي، دار القارئ، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٩٣.

(٣٥) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص٩٨.

(٣٦) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص٩٨.

(٣٧) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص ١٤٢.

(٣٨) المصدر نفسه، ص١٤٢.

(٣٩) المذكرة كاملة، عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص١٤٠-١٥٥.

(٤٠) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص١٤٠.

(٤١) المصدر نفسه، ص١٤١.

(٤٢) المصدر نفسه، ص١٤٠.

(٤٣) كريم الوائلي، التفتيش التربوي في العراق في العهد الملكي، بغداد، ٢٠١٧، ص٣٤.

(٤٤) المصدر نفسه، ص٣٦.

(٤٥) كريم الوائلي، المصدر السابق، ص٣٨.

(٤٦) المصدر نفسه، ص٣٨.

(٤٧) زينب هاشم جريان، التعليم النسوي في العراق (١٩٢١-١٩٥٨)، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص٣١.

(٤٨) كريم الوائلي، المصدر السابق، ص٣٩.

(٤٩) ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص١١٥.

(٥٠) عبد الرحمن عبد الرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٧٥.

(٥١) كرتورد مركيت بيل، العراق في رسائل المس بيل، ترجمة: جعفر الخياط، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٧، ص١٠٣.

(٥٢) هنري فوستر، المصدر السابق، ص٤٨٧.

(٥٣) على الوردي، المصدر السابق، ص٢٩١.

(٥٤) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٥٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية (١٩١٨-١٩٥٨)، مركز الابجدية، بيروت، ١٩٨٠، ص٩-١٠.

(٥٦) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص٤٣.

(٥٧) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(٥٨) فيلب ايلارد ايرلاند، المصدر السابق، ٨٩-٩٠.

(٥٩) المصدر نفسه، ص٩٠ .

(٦٠) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص١٢١.

(٦١) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص٣٢.

(٦٢) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص١٢٥

(٦٣) كريم الوائلي، المصدر السابق، ص٤٢-٤٣.

(٦٤) عبد الحليم كاشف الغطاء، نظرات في المعارف العراقية، دار النشر والتأليف، النجف الاشرف، ١٩٤٩، ص١٩٠.

(٦٥) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، دار الراشد، بيروت، ج٦، ص٤١-٤٢.

(٦٦) عبد الحليم كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص١٩٢.

(٦٧) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص١٣٤،١٣٠.

(٦٨) عبد الحليم كاشف الغطاء، المصدر السابق،٩٨.

(٦٩) كريم الوائلي، المصدر السابق، ص٤٣-٤٤.

(٧٠) كريم الوائلي، المصدر السابق، ص٤٥.

(٧١) شغل منصبين هما مستشاراً للملك فيصل ومعاون وزير المعارف

(٧٢) عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٢.

(٧٣) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص١٦٠.

(٧٤) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص١٧٥-١٧٦.

(٧٥) المصدر نفسه، ص١٧٦.

(٧٦) هنري فوستر، المصدر السابق، ص٤٨٥.

(٧٧) المصدر نفسه، ص٤٨٦.

(٧٨) فيلب ويلارد ايرلاند، المصدر السابق، ص٣٥٢.

(٧٩) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص١٧٠.

(٨٠) هنري فوستر، المصدر السابق، ص٤٨٤.

(٨١) عدي حاتم المفرجي، فلسفة السياسة التعليمية في العراق (دراسة تحليلية)، جامعة كربلاء، كلية التربية، قسم التاريخ، ص١٠.

(٨٢) ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص٢٣٢.

(٨٣) الدستور العراقي لعام ١٩٢٥.

(٨٤) عدي حاتم المفرجي المصدر السابق، ص١٠.

(٨٥) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص٢٤٢.

(٨٦) صالح محمد حاتم، موقف نواب البصرة من القضايا الاجتماعية (١٩٢٥-١٩٥٨)، دراسات في التاريخ والاثار، جامعة بغداد، مجلة كلية الاداب، ٢٠٠٨، ص٦٤.

(٨٧) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، دار العارف، بيروت، ٢٠٠٧، ص٤٢٩.

(٨٨) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق (١٩٤١،١٩٢٧)، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨، ج٢،ص١٢.

(٨٩) عدي حاتم المفرجي، المصدر السابق، ص١١.

(٩٠) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص١٧٣-١٧٥.

(٩١) المصدر نفسه، ص٢٧١.

(٩٢) عدي حاتم المفرجي، المصدر السابق، ص١٢.

(٩٣) حسن الدجيلي، الدولة والتعليم، شركة النشر والطباعة المحدودة، بغداد، ١٩٥٣،ص١٢٤-١٢٥.

(٩٤) عدي حاتم المفرجي، المصدر السابق، ص١٢.

(٩٥) فيلب ويلارد ايرلاند، المصدر السابق، ص٣٥٣.

المراجع:

١. إبراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩-١٩٣٢)، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٢.

٢. بلقيس محمد جواد، قراءة في تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ (الأهداف والنتائج)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بلا ت.

٣. حسن الدجيلي، الدولة والتعليم، شركة النشر والطباعة المحدودة، بغداد، ١٩٥٣.

٤. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، دار العارف، بيروت، ٢٠٠٧.

٥. زينب هاشم جريان، التعليم النسوي في العراق (١٩٢١-١٩٥٨)، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٣.

٦. ساطع الحصري، مذكراتي في العراق (١٩٢٧،١٩٤١)، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨، ج٢.

٧. شكري محمود نديم، حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨ (دراسة علمية)، مطبعة البرهان، بغداد، ١٩٥٤.

٨. صالح محمد حاتم، موقف نواب البصرة من القضايا الاجتماعية (١٩٢٥-١٩٥٨)، دراسات في التاريخ والاثار، جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب، ٢٠٠٨.

٩. عبد الحليم كاشف الغطاء، نظرات في المعارف العراقية، دار النشر والتأليف، النجف الاشرف، ١٩٤٩.

١٠. عبد الرحمن عبد الرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٨٦.

١١. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية (١٩١٨-١٩٥٨)، مركز الابجدية، بيروت، ١٩٨٠.

١٢. عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني (١٩١٤-١٩٢١)، دار المعارف، بغداد، ١٩٧٥

١٣. عدي حاتم المفرجي، فلسفة السياسة التعليمية في العراق (دراسة تحليلية)، جامعة كربلاء، كلية التربية، قسم التاريخ.

١٤. عدي حاتم عبد الزهرة، النجف الاشرف وحركة التيار الإصلاحي، دار القارئ، بيروت، ٢٠٠٥.

١٥. عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٥.

١٦. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بلا ط، بلا ت.
١٧. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، دار الراشد، بيروت، ج٦.
١٨. فيلب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، دار الكشاف، بيروت، ١٩٤٩،
١٩. كرتورد مركيت بيل، العراق في رسائل المس بيل، ترجمة: جعفر الخياط، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٧.
٢٠. كريم الوائلي، التفتيش التربوي في العراق في العهد الملكي، بغداد، ٢٠١٧.
٢١. مياس ضياء باقر، أساليب التدريس في مدرسة النجف الاشرف (الطوسي انموذجاً)، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن الرشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.
٢٢. هنري فوستر، تكوين العراق الحديث، ترجمة: عبد المسيح جويدة، مطبعة السريان، بغداد، ١٩٤٦.